http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1975) السنة الثامنة - الثلاثاء (30) تشرين الثاني 2010

عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم والتي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

إلى / وزارة الكهرباء
حي المعالف..
ومعاناة الكهرباء

نحن لفيف من أهالي حي المعالف محلة ٨٤٣ زقاق ٥٣ يعاني سكان هذا الحي ضعفاً في الخدمات بصورة عامة وانقطاعاً تاماً في التيار الكهربائي بصورة خاصة من دون جدول محدد للانقطاع، وقد خاطبنا الجهات المسؤولة عن الانقطاع لأكثر من مرة من دون اية نتيجة، ماجعلنا نعتمد بصورة تامة على رحمة المولدة الاهلية التي تعاني هي الاخرى الكثير من الانقطاعات والاعطال، في الوقت الذي تنعم فيه المناطق القريبة والبعيدة باستقرار جيد للتيار الكهربائي نظراً لوقت التحول من فصل الخريف الى فصل الشتاء، لذا نطالب الجهات المعنية بوضع حل لهذه المعاناة مع فائق الشكر والتقدير.

ناظم زمام شاكر
عن أهالي حي المعالف

كاريكاتير..... عادل صبري

مجرد كلام

قام رأس المال الوطني بتأسيس نواة لصناعة وطنية منذ مفتتح القرن المنصرم لتحل محل الصناعات الحرفية واليدوية المحدودة الإنتاج ، وما معامل (فتاح باشا) و معمل السكائر وشركة بذور القطن (المنشأة العامة للزيوت حاليا) ومعامل كافل حسين وأحذية باتا وشركة السكك الحديد العراقية وغيرها من الامثلة الا مشاريع اقتصادية طموحة تحسب في نتائجها للبرجوازية العراقية الناهضة. واستمر النشاط الاقتصادي العراقي الخاص في صراع متصل مع توجه الحكومات المتعاقبة للهيمنة على مقدراته تحت ذرائع مختلفة ، غير ان جبروت إيديولوجيا الطغيان القاصرة الرؤية انتصرت في النهاية سيما الحقبة(الصدامية) سيئة الذكر والاثر . اليوم ، وبعد جهد وطني واضح ، باتت قضية إعادة الاعتبار للرأسمال الوطني العراقي شاغلاً أساساً في المؤتمرات والاجتماعات والندوات الرسمية وغير الرسمية ، لما يمثله من بادئة فاصلة للدخول الى ساحة اقتصاد السوق ، ليس بنحو يعتمد الطرق والوسائل الهامشية في ذلك ، وإنما الإنشاء الصحيح لبنية اقتصادية متينة، فضلاً عن إعادة الحياة للمرافق الاقتصادية المعطلة كالمشاريع الصناعية العملاقة والمشاريع الزراعية ومشاريع البنى التحتية الداعمة والمهيأة لنشاط اقتصاد وطني متين.

كاظم الجماسي

تقرير

معظم سكّانها فقدوا مصادر عيشهم

أهوار الحمار تواجه الجفاف.. ومطالبات بشمول سكّانها بالرعاية الاجتماعية

□ الناصرية / حسين العامل

في الوقت الذي يواجه فيه سكان ناحية الحمار في اهوار الناصرية تداعيات انحسار مياه الاهوار ومخاطرها البيئية والحياتية المتفاقمة ، دعا رئيس المجلس البلدي في الناحية المذكورة الى شمول السكان المحليين برواتب شبكة الحماية الاجتماعية كونهم فقدوا أعمالهم وأصبحوا عاطلين عن العمل بعد ان جفت مساحات الاهوار في مناطقهم.

وقال رئيس المجلس البلدي في ناحية الحمار علي عكلة جابر الموسوي للمدى وهو يشير الى أراض شاسعة من مناطق الاهوار التي انحسرت عنها المياه خلال الاشهر الماضية: ان مناطق الاهوار في ناحية الحمار (٩٠ كم) جنوب شرقي الناصرية تحولت الى أراض يابسة أخذت تنمو فيها نباتات الصحراء بعد انحسار المياه عنها. واضاف وهذا ما حرم السكان المحليين من مصدر رزقهم الوحيد والمتمثل بصيد الاسماك والطيور وتربية الحيوانات والصناعات الحرفية التي تدخل نباتات القصب والبردي في صناعاتها. وأشار الموسوي إلى ان كميات المياه التي تغذي الناحية عبر نهر الفرات أخذت لا تسد حاجة السكان ولا تفي بتأمين المتطلبات الحياتية الضرورية لسكان الاهوار، واصفاً نهر الفرات "بالنهر المسكين" في اشارة الى الشحة الحادة وانخفاض المناسيب في النهر المذكور . وتتأثر طبيعة الاهوار الوسطى وهور الحمار التي تشكل القسم الأكبر من مناطق اهوار الناصرية بصورة مباشرة بارتفاع وانخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات، فكلما انخفضت مناسيب النهرين انحسرت المياه وأصبحت مناطق الاهوار أشبه ما تكون بالمستنقعات المغلقة وهي حالياً تمر بأسوأ حالاتها نتيجة شحة المياه التي تشهدها البلاد حاليا. ودعا رئيس المجلس البلدي في ناحية الحمار الحكومتين المركزية والمحلية الى الاهتمام بمناطق الاهوار وتأمين المياه الكافية لإنعاشها وإعادة الحياة لسكانها الذين اخذ الكثير منهم بالهجرة الى مناطق اخرى طلبا للعيش، وشدد الموسوي على تعويض المتضررين من شحة المياه وضمان حقوقهم ، مطالباً بشمول سكان الاهوار من النساء والرجال برواتب شبكة الحماية الاجتماعية، ووفق الضوابط المعمول بها حاليا كونهم اصبحوا عاطلين عن العمل، بعد ان فقدوا مصدر رزقهم الوحيد. وتكاد معاناة ناحية الحمار لا تقتصر على انحسار مياه الاهوار وارتفاع معدلات البطالة وإنما تتعدى ذلك إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية أخرى تتمثل بارتفاع معدلات الفقر بين السكان المحليين، ونقص الخدمات الأساسية وشح مياه الشرب وغير ذلك من الجوانب الحياتية.

كما طالب رئيس المجلس البلدي بتخصيص ميزانية سنوية لمشاريع الاهوار تنصف المناطق التي تعرضت للتهجير والحرمان طوال العهود السابقة، منوها الى ان ذلك من شأنه ان يسهم في عودة سكان الاهوار الذين هجروا مناطق سكناهم لافتاً إلى ان مبدأ اعتماد الكثافة السكانية فقط في تخصيص الاموال للمشاريع اصبح حاليا لا يتناسب مع حاجة المناطق التي تعرضت للتهجير وتقلص عدد سكانها نتيجة ذلك، ولا يسد كذلك المتطلبات الاساسية لحياة السكان المحليين. كما دعا الموسوي الى التسريع بتطبيق بنود المادة ١٤٠ من الدستور وشمول جميع أبناء الاهوار المهجرين بامتيازاتها، كون المادة المذكورة واحداً من حقوقهم الدستورية. وفي ذات السياق دعا المصدر الحكومة المركزية الى الضغط على الحكومتين السورية والتركية وإلزامهما بالاتفاقيات الدولية التي تضمن إطلاق كميات أكبر من المياه في نهري دجلة والفرات لتتيح بذلك تغذية وإنعاش مناطق الاهوار التي تواجه حاليا مخاطر الجفاف.

صح النوم!!

مئات الألوف من العوائل العراقية بلا سكن

□ بغداد / المدى

يعاني العراق سلسلة من الازمات التي خلفها النظام المباد والمشاكل المستعصية والمتراكمة امام الحكومات المتعاقبة ومنها أزمة السكن . المواطنون حمّلوا الحكومة مسؤولية تفشي هذه الظاهرة وأشاروا إلى وجود الكوادر الهندسية الكفوءة في التخطيط والتصميم والشركات القادرة على التنفيذ، ولكن المسؤولين في الدولة لايملكون رؤية واضحة لمعالجة الازمة.

يقول (حسن فليح) موظف في احدى دوائر الدولة: أن أزمة السكن لها اسباب عديدة منها: انشطار الأسرة العراقية بعد تحسن دخلها المادي، والهجرة من الريف الى المدينة بسبب تدهور القطاع الزراعي والبحث عن فرص عمل في المدينة بالاضافة الى الاسباب الاقتصادية المعروفة وخاصة بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق عام (١٩٩٠م) وانخفاض الدخل القومي وارتفاع مشاريع السكن . موضحا (فليح) اعتماد مؤشرات الاحصاء السكاني لعام ١٩٩٧م إضافة إلى دراسة وزارة الاسكان والاعمار لسنة ٢٠٠٦م فإننا خلال الأعوام من (٢٠٠٦-٢٠١٠) نحتاج الى ثلاثة ملايين ونصف مليون وحدة سكنية اي بمعدل ثلاثة وخمسين ألف وحدة سكنية لكل عام . فيما تحدث (مرتضى يحيى) عن الازمة مصرحاً انها استفحلت بشكل كبير وفاقت على ماكانت عليها ايام العقوبات الاقتصادية . وقد انعكست هذه الازمة على سقف الإيجارات للدور والشقق ،إذ وصل إيجار دارٍ بسيطٍ لاتزيد مساحته على ستين متراً مربعاً في أية منطقة شعبية من بغداد الى (خمسمائة الف دينار عراقي) شهرياً.. أما عن العقارات وأسعارها الخيالية أوضح (يحيى) إن أسعارها في مناطق شعبية من بغداد بمساحة (٣٠٠متر) في منطقة الزعفرانية من بغداد ودرجة عمرانه بسيطة بيعت بمبلغ (ثلاثمئة وعشرين مليون دينار عراقي). ولحل هذه القضية على الحكومة ان تتبني مشاريع إسكانية ضخمة لزيادة المعروض منها، وبهذه الطريقة سيتم خفض أسعار العقارات بشكل كبير. فيما يشير مصطفى وهاب/ خبير اقتصادي الى عجز الدولة عن وضع ستراتيجية لحل مشكلة السكن، مبيناً ان الازمة أصبحت مستعصية وان جميع الحكومات المتعاقبة منذ سقوط النظام السابق وحتى الآن لم تول الموضوع الاهمية اللازمة. حيث ان العراق بحاجة الى خمسة ملايين وحدة سكنية حالياً وهي في تزايد مادامت عمليات البناء شبه متوقفة، والحكومة عاجزة عن إيجاد الحلول، منوها إلى ان قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦م قد منح مزايا وإغراءات كبيرة للمستثمرين في قطاع الاسكان، لكن الاستثمار الخارجي متوجسٍ من دخول السوق العراقية، فضلاً عن ان الاستثمار الداخلي ضعيف حيث عجزت الدولة عن تنفيذ العديد من المشاريع الاسكانية المعلقة مثل مشروع (١٠×١٠) في مدينة الصدر الذي تبنته أمانة بغداد. وقال (وهاب): ان افتقار الدولة الى ستراتيجية إسكانية كافتقارها إلى الستراتيجية الاقتصادية وعجزها عن ذلك، لافتا الى انها اذا كانت عاجزة عن حل المشكلة فعليها توزيع الاراضي السكنية على المواطنين الذي لايملكون سكنا، وهم سيتولون بناءها.

وصلتنا اجاباتكم

إلى / جريدة المدى الغراء
م/ اجابة

تحية طيبة...

نشرت جريدتكم بعددها (١٨٧٣) الصادر في ٢٠١٠/٨/٦ موضوعاً بعنوان (إلى امانة بغداد) نود توضيح ما جاء فيه:

ان دائرة بلدية الكرادة التابعة لأمانة بغداد مازالت مستمرة في معالجة مشكلة التجاوزات واتخاذ الإجراءات القانونية التي من شأنها منع هذه الظاهرة. شاكرين تعاونكم... مع التقدير.

أمير علي الحسون
مدير عام دائرة العلاقات والأعلام/وكالة
أمانة بغداد

إلى/ صحيفة المدى الغرّاء
م/ خبر صحفي

نهديكم أطيب التحيات:

الخبر المنشور في صحيفتكم الغراء في العدد١٧٩٩ بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٩ والذي حمل عنوان(قوات الامن والمواطن) نود ان نبين ان قسم الإعلام والعلاقات العامة في مكتبنا يتابع بشكل يومي ومستمر كل الاخبار والتقارير الواردة في جميع الصحف المحلية، وبصدد الخبر مدار البحث تم التأكيد على جميع مفاصل هذه الوزارة حول توجيه منتسبيهم بأهمية التعامل الحسن واللائق مع المواطنين لعكس الصورة المثلى لرجل الشرطة وان مكاتبنا في بغداد والمحافظات تتابع مثل هكذا حالات وسنعمل على محاسبة المقصرين بشدة، مع وافر الاحترام والتقدير..

عقيل عمران سعيد
المفتش العام/وزارة الداخلية

حديث الصورة

عدسة: حازم جواد

أيدي منتسبي أمانة بغداد أبدعت اخضرار (حديقة الأمة) مساحة من الجمال في قلب عاصمتنا الحبيبة، حبّذا لو أبدعت حدائق مركزية مثلها في مناطق أخرى.

وخزة

الفلوجة.. مدينة التضحيات بحاجة لمن ينجدها

□ متابعة / المدى

ماعانته مدينة الفلوجة يعرفه الجميع أثناء استعار القتال مع فلول القاعدة ومجاميع الإرهابيين في عام ٢٠٠٧، حيث خربت الكثير من البنى التحتية للمدينة والدور السكنية وشبكات الكهرباء والماء فأصبحت مدينة شبه ميتة آنذاك، ولكن حينما استتب الامن في أنحاء المدينة بفضل قواتنا البطلة بالتعاضد مع رجال الصحوات، عادت الحياة اليها وبدأت حملة إعمار عامة، وبدأ الواقع الخدمي يتحسن ولكنه ليس بالمستوى المطلوب، فهي مازالت تعاني قلة الدعم من الحكومة المحلية من جهة والحكومة الاتحادية من جهة اخرى و تحتاج الآن الى تطوير الكثير من القطاعات الموجودة وإسناد ودعم من الحكومة الاتحادية.

المدينة بأهلها ومسؤوليها يريدون ان يكون هناك تطور حديث وستراتيجي بعيد المدى في جميع المجالات من اجل جعل هذه المدينة تضاهي مدن العراق الاخرى، بل وحتى المدن العالمية، فقد وضعت الجهات المحلية خططاً مستقبلية ودراسات جدية لاستحداث واقع مدينة الفلوجة من خلال تطوير بنيتها التحتية وشوارعها ودوائرها الخدمية، ويتمنى أهالي الفلوجة على السادة المسؤولين في الحكومة المركزية دعم هذه المشاريع التي تعيد تأسيس المدينة من جديد.

إن الفساد الإداري والمالي تنطبق عليه مقولة (إذا صلح الرأس صلح الجسد) فإذا أصلحت الحكومة الاتحادية كلها فبإمكانها أن تسيطر على المدن والمحافظات البقية، فمن السهولة محاسبة اي مقصر وأي مسؤول لديه فساد إداري ومالي، لكن المشكلة الرئيسة هي الحكومة المركزية والفساد الإداري والمالي متشعب في كل مفاصلها ويجب محاسبة أي مقصر يثبت تقصيره.

ولعل أبرز مشكلة تعانيها المدينة مشكلة شبكات الكهرباء، ليس في الفلوجة فحسب بل في عموم محافظة الأنبار، فقد فقدت مدينة الفلوجة جميع شبكاتها الكهربائية ومحطات التوليد والخطوط الناقلة وذلك بسبب تعرضها للتخريب من قبل الارهابيين، كذلك فإن مسؤولي الكهرباء في الفلوجة ومديرية كهرباء محافظة الأنبار لايمتلكون في خزينتهم مايصلح ذلك الخراب، الى يومنا هذا رغم الاجتماعات المتكرره مع الدوائر المعنية ومجلس المحافظة، والسبب يعود إلى انه ليس هناك من دعم من قبل وزارة الكهرباء لمديرية كهرباء الانبار بصورة عامة، ونحن الآن بصدد تشكيل وفد للتشاور مع الوزارة لحل هذه المشكلة التي تعانيها محافظتنا الآن.